تصور مقترح لمواجهة جرائم الاتجار بالبشر وتأثيره على الأمن القومي المصري

احمد محمد البدرى محمد، محب محمود كامل الرافعي، هدي إبراهيم أحمد هلال
كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس

المستخلص

هدفت الدراسة الحالية وضع تصور مقترح لمواجهة جرائم الاتجار بالبشر وتأثيره على الأمن القومي المصري، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الباحثون أداة الاستبانة التي تم تطبيقها علىٰ عينة بلغ عددها (٢٢) مفردة، بنسبة متساوية بين الذكور والإناث، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن أفراد عينة الدراسة يعتقدون بانتشار ظاهرة الاتجار بالبشر في المجتمع المصري، وإن من الأسباب التي أدت إلىٰ انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر في المجتمع المصري: الفقر والحاجة إلىٰ المال، وأن أعلى المخاطر التي يمكن أن تنشأ عن ظاهرة الاتجار في البشر علىٰ المجتمع المصري هي خطر: الفوضىٰ المجتمعية وافتقار الأمن والأمان، وقد تم وضع تصور مقترح لمواجهة جرائم الإتجار بالبشر، وأوصت الدراسة بتطبيق التصور المقترح لمواجهة جرائم الإتجار بالبشر للحد من تأثير هذه الجرائم على الأمن القومى المصري، وأن تعيد الدولة تأهيل ضحية الاتجار بالبشر من أجل أن يتمتع بحقوقه الإنسانية الأساسية، والعمل علىٰ حماية الأفراد من الوقوع ضحية لجريمة الاتجار بالبشر من خلال التوعية الأمنية والإعلامية.

المقدمة:

تعتبر جريمة الاتجار بالبشر أحد الجرائم المنظمة، والتي ترتبط بكثير من الجرائم الأخرىٰ، سواء كان ذلك في المجتمع المصري أو في المجتمعات الأخرى؛ وهي أحد أكبر الجرائم علىٰ مستوىٰ العالم، وتأتي في الترتيب الثالث بعد تجارة المخدرات وتجارة السلاح، وهي ظاهرة تعتبر من الظواهر التي تتحدىٰ حقوق الإنسان بصفة عامة، بل تؤدي إلىٰ قتل الديمقراطية وقتل الحرية داخل المجتمعات التي تحدث فيها هذه الظاهرة.

والاتجار بالبشر من الجرائم العنيفة والخطيرة، التي عُرِفَت منذ فجر التاريخ، وذلك أن الإنسان قد كرمه الله –ﷻ– وفضله علىٰ كثير من خلقه؛ لذلك تسعىٰ كافة المجتمعات علىٰ المستوىٰ الدولي كما تسعىٰ جمهورية مصر العربية للعمل علىٰ التصدي لهذه الجرائم الكبرىٰ، ومكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر؛ التي تمثل أخطر الجرائم في المجتمع الدولي والمجتمع المصري.

وجرائم الاتجار بالبشر جرائم منظمة، تحوي في ثناياها العديد من الجرائم المتنوعة، مثل: الاتجار في الأطفال، والاتجار في النساء، والاتجار بالبشر لأغراض أخرىٰ مثل نزع الأعضاء البشرية، أو العمل

في السخرة، أو القيام بالخدمة في المنازل، أو بيع الأطفال لأغراض التبني، أو استغلال النساء للأغراض الجنسية والإباحية، بالإضافة إلىٰ ضم العديد من الأفراد للعمل في النزاعات المسلحة وخوض الحروب بدلاً من أبناء الدولة التي تخوض حربًا ما، وكذلك القيام باستغلال الأفراد الذين يتم المتاجرة بهم للقيام بتنفيذ الجرائم الإرهابية داخل مجتمعات ودول محددة، من أجل الاعتداء علىٰ هذه الدول، واختراق القوانين الخاصة بها، واختراق الأمن القومي لها.

من هنا قامت الدولة المصرية بالتصدي لجرائم الاتجار بالبشر، وذلك عن طريق الانضمام إلىٰ الاتفاقيات الدولية، والمعاهدات العالمية، والعهود والمواثيق الخاصة بالحد من جرائم الاتجار بالبشر، وكذلك الانضمام إلىٰ القوانين الدولية والتي تعمل علىٰ حظر جرائم الاتجار بالبشر.

وتؤثر العوامل الاقتصادية والبيئية علىٰ ظاهرة الاتجار بالبشر، حيث إننا نجد أن الفقر سببًا من أسباب هذه الجريمة، بالإضافة إلىٰ التفكك الاجتماعي والتفكك الأسري، ووجود الأسر التي تحصل علىٰ تعليم متدني، بالإضافة إلىٰ انتشار المناطق العشوائية والريفية.

مشكلة الدراسة

إن إشكالية هذا البحث تتحدد في ظاهرة الاتجار بالبشر، والسمات الخاصة بهذه الجرائم ذات الطابع الدولي والمنظم من قِبل جهات منظمة، ومن قِبل عصابات مختلفة ومتنوعة تقوم بارتكاب هذه الجرائم علىٰ المستوىٰ الوطني داخل جمهورية مصر العربية، أو تقوم بارتكاب هذه الجرائم علىٰ المستوىٰ المحلي، وتستخدم تلك العصابات والجهات المنظمة كافة الوسائل الحديثة والمعاصرة من أجل التواصل مع بقية العصابات المنظمة الأخرىٰ سواء داخل الوطن أو خارجه، بالإضافة إلىٰ إخفاء عمليات الاتجار بالبشر تحت مسميات أخرىٰ في ظل ظاهرة غسيل الأموال، والتي من خلالها يتم إخفاء كافة الأدلة علىٰ وقوع جرائم الاتجار بالبشر.

وجرائم الاتجار بالبشر تنتهك حقوق الإنسان، وتنتهك المواثيق الدولية والمواثيق العالمية والمعاهدات المختلفة، بالإضافة إلىٰ أنها تنتهك القوانين الإقليمية والمحلية، وكذلك تنتهك القوانين الوطنية داخل جمهورية مصر العربية، ويرتبط ظهور هذه الجرائم بانتشار الجرائم المختلفة، والتي تؤثر علىٰ القطاعات المتعددة في الدولة مثل القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخل جمهورية مصر العربية.

أسئلة الدراسة

وفي محاولة للتصدي لهذه المشكلة ستحاول الدراسة الحالية الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

- ما التصور المقترح لمواجهة جرائم الاتجار بالبشر وتأثيره علىٰ الأمن القومي المصري؟

وهذا السؤال الرئيس لهذه الدراسة، تندرج تحته العديد من الأسئلة الفرعية، والتي جاءت هذه الدراسة من أجل الإجابة عنها.

ومن هذه الأسئلة الفرعية ما يلي:

١. ما الاتفاقات الدولية التي تنظم جرائم الاتجار بالبشر والتي انضمت إليها مصر؟
٢. ما صور الحماية التي ألزمها القانون المصري من أجل الحد من الاتجار بالبشر؟
٣. ما الأسباب التي تؤدي إلىٰ انتشار جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع المصري؟
٤. ما تأثير جرائم الاتجار بالبشر علىٰ الأمن القومي المصري؟
٥. ما التصور المقترح لمواجهة جرائم الاتجار بالبشر؟

أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلىٰ:

١. دراسة العلاقة بين جرائم الاتجار بالبشر وبين بقية الجرائم الأخرىٰ التي تنتمي إلىٰ هذه الجرائم.
٢. معرفة الدوافع والأسباب التي تؤدي إلىٰ انتشار جرائم الاتجار بالبشر داخل المجتمع المصري.
٣. معرفة الأسباب الأخلاقية والأبعاد الاجتماعية التي تؤدي إلىٰ انتشار ظاهرة جرائم الاتجار بالبشر داخل المجتمع المصري.
٤. التعرف علىٰ الاتفاقيات الدولية التي اشتركت فيها مصر، وتم تطبيقها علىٰ مكافحة ظاهرة جرائم الاتجار بالبشر.
٥. توضيح القوانين المصرية التي تستطيع بصورة فعلية القضاء علىٰ ظاهرة الاتجار بالبشر.

أهمية الدراسة

الأهمية النظرية: تظهر أهمية هذه الدراسة من الناحية النظرية في أنه من خلالها يتم التعرف علىٰ ظاهرة جرائم الاتجار بالبشر، فتقدم تصورًا مقترحًا من أجل مواجهة جرائم الاتجار بالبشر داخل جمهورية مصر العربية، ومعرفه مدىٰ تأثير هذه الجرائم علىٰ الأمن القومي المصري، وتبين الدراسة الركن المادي والركن المعنوي لجرائم الاتجار بالبشر، في ظل هذا التطور التقني والتكنولوجي الذي وصلت إليه التقنية في وقتنا المعاصر.

الأهمية التطبيقية: تفيد الدراسة وزارة العدل ووزارة الداخلية فيما تقدمه من تصور مقترح لمواجهة جرائم الإتجار بالبشر.

فروضا الدراسة: تنطلق فروض هذه الدراسة من أنه:

- توجد علاقة بين العوامل الاقتصادية والعوامل البيئية وظاهرة الاتجار بالبشر.
- توجد آثار سلبية نتيجة لظاهرة جرائم الاتجار بالبشر علىٰ الأمن القومي المصري.

حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: تصور مقترح لمواجهة جرائم الاتجار بالبشر وتأثيره علىٰ الأمن القومي المصري.
- الحدود الزمنية: العام الدراسي ٢٠٢٢م.
- الحدود المكانية: دراسة بعض المحافظات داخل جمهورية مصر العربية ممن تنتشر فيها جرائم الاتجار بالبشر.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة علىٰ المنهج الوصفي التحليلي؛ للتوصل إلي أسباب الإتجار بالبشر، وتداعياته علي الامن القومي المصري.

مصطلحات الدراسة

الاتجار بالبشر: هو: اتجار بالمعنىٰ المجازي، أي أنه مفهوم لا يعني بالضرورة أن يكون هناك سوق لتجارة الرقيق بصورة حقيقية، يتم فيها البيع والشراء، بل يقصد به وجود جرائم يتم ارتكابها في حق هؤلاء البشر، هذه الجرائم يطلق عليها الاتجار بالبشر، يترتب عليها وجود جانب مالي وربح يستفاد منه القائم بعملية الاتجار.

الأمن القومي المصري: يقصد بالأمن القومي المصري قدرة الأمن داخل جمهورية مصر العربية من خلال العمليات المحلية المركبة علىٰ التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وحماية مكتسبات الدولة ومقدراتها في شتىٰ المجالات من الأخطار الخارجية والداخلية، من خلال استخدام كافة الوسائل والسياسات في ظل الإستراتيجية القومية الشاملة للدولة المصرية، التي تأخذ في اعتبارها كافة التغيرات والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية من أجل المحافظة علىٰ كيان وسيادة الدولة المصرية، وحماية حدودها البرية والبحرية والجوية، والحفاظ علىٰ المصالح الحيوية الداخلية والخارجية.

الدراسات السابقة

دراسة: Alvarez Suarez and Catalina Maria (٢٠١٢)

وعنوانها: دراسة استكشافية حول الاتجار بالبشر وديناميات، من خلال مجموعة سكانية من الشباب من جامعة جافريانا.

وهدفت هذه الدراسة إلىٰ تعريف الاتجار بالبشر، ومعرفة الإحصائيات الخاصة بهذه التجارة، وكيف يتم حجز الضحايا، ونوعيتهم، وجنسياتهم المختلفة. وتوصلت الدراسة إلىٰ العديد من النتائج، والتي منها: أن ظاهرة الاتجار بالبشر ظاهرة عابرة للحدود العالمية، مما أثر ذلك علىٰ العديد من الناس في العالم، وأن منظمة العمل الدولية تقدر أن هناك ١٢.٣ مليون شخص يعملون بالسخرة والعبودية.

دراسة الجوهري، مصطفىٰ فهمي (٢٠١٢)

وعنوانها: المواجهة الجنائية لجرائم الاتجار بالبشر، دراسة مقارنة.

وهدفت هذه الدراسة إلىٰ التعرف علىٰ المواجهة الجنائية لجرائم الاتجار بالبشر، ومعرفة التعريف التشريعي لهذه الجريمة. وتوصلت هذه الدراسة إلىٰ العديد من النتائج، والتي من أهمها: أن جرائم الاتجار بالبشر هي جرائم خطرة وأكثر ربحا من الجرائم الأخرىٰ، وأن هناك ظروف قانونية مشددة يتم الأخذ بها في جرائم الاتجار بالبشر.

دراسة: ضياء، بثينة محمود فؤاد حسين (٢٠١٣)

وعنوانها: الاتجار بالبشر آثاره الاقتصادية وكيفية مواجهته، دراسة تطبيقية علىٰ جمهورية مصر العربية.

وهدفت هذه الدراسة إلىٰ التعرف علىٰ مفهوم الاتجار بالبشر، ومعرفة أنواعه، والعوامل المؤثرة فيه، ومعرفة حجم وأبعاد ظاهرة الاتجار بالبشر، وخاصة الاتجار في أطفال الشوارع، وعمالة الأطفال في جمهورية مصر العربية. وتوصلت الدراسة إلىٰ العديد من النتائج، والتي من أهمها: أن الاتجار بالبشر له تأثيره علىٰ الاقتصاد الرسمي، بصورة ظاهرة وبصور أخرىٰ غير ظاهرة، وذلك من خلال ممارسات العصابات المختلفة التي تقوم بالاتجار بالبشر وتحقق دخولا وإيرادات ضخمة لأصحابها ولا يتم إدراجها بصورة كلية أو بصورة جزئية في الناتج القومي.

دراسة: Iwana Steinte (٢٠١٧)

وعنوانها: ظاهرة الاتجار بالبشر وعلاجها.

وهدفت هذه الدراسة **إلىٰ** معرفة النهج المفاهيمي للاتجار بالبشر، وعرض الإطار المؤسسي، وكيفية تنفيذه من أجل الحد من هذه الظاهرة، ومعرفة ملامسة الأسباب الأعمق التي تؤدي إلىٰ تكوين الظاهرة وتطويرها بشكل مستمر. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن الإطار القانوني للاتجار بالبشر علىٰ المستويات الدولية والأوروبية والوطنية علىٰ وجه الخصوص ذكر الأحكام التشريعية التي اكتسبت طابع الحماية والمتمحور حول الضحية، وحدد الالتزامات ذات الصلة للدول.

دراسة العشري، مشيرة محمد حسن (٢٠١٧)

وعنوانها: زواج القاصرات والاتجار بالبشر، تحليل اجتماعي من منظور ثقافة الفقر، دراسة ميدانية بقرية كوم النجار بالغربية.

وضحت هذه الدراسة أن زواج القاصرات هو أحد جرائم ظاهرة الاتجار بالبشر، وأنه يتمثل في الظروف القاسية التي تؤدي إلىٰ وجود هذه الظاهرة داخل المجتمع المصري واستغلال النساء والفتيات القاصرات من أجل التجارة والربح نتيجة للعديد من التأثيرات الاجتماعية. وتوصلت الدراسة إلىٰ العديد

من النتائج، والتي منها: أن هناك اتجاهات مختلفة تربط بين زواج القاصرات والاتجار بالبشر، وهي اتخاذ الفتاه سلعة تجارية يتم بيعها إلىٰ ذوي الثراء، حيث إنه لا يتم توثيق العقد إلا بعد إتمام القاصر سن محدد.

دراسة Maria Bassara (٢٠٢١)

وعنوانها: تزايد استغلال الأطفال وضحايا الاتجار بسبب جائحة انتشار فيروس كورونا المستجد COVID١٩.

وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة كيفية استجابة الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية للتحديات التي يفرضها الوباء واستمرارها في العمل علىٰ الرغم من القيود التي فرضها انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد COVID١٩. وتوضيح أنه كيف قد استغل المهربون الأزمة العالمية لصالحهم من خلال استغلال العاطلين عن العمل وزيادة الوقت الذي يقضيه البالغون والأطفال علىٰ الإنترنت. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد COVID١٩. قد زاد من المخاطر التي تتعرض لها الفئات الضعيفة بالفعل، وزاد من صعوبة تحديد ضحايا الاتجار بالبشر. وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات، والتي منها: إغلاق الحدود بصورة كلية وعدم النفوذ على الدولة إلا من خلال المنافذ الشرعية، والعمل علىٰ إعادة غير القادرين علىٰ العودة إلىٰ وطنهم.

دراسة قاسم، سعيد أحمد علي (٢٠١٣)

وعنوانها: الحماية الجنائية لضحايا الاتجار بالبشر في القانون المصري رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ والقانون المقارن.

وهدفت هذه الدراسة إلىٰ التعرف علىٰ جرائم الاتجار بالبشر، والجوانب الموضوعية والإجرائية في هذه الجريمة من أجل مكافحة هذه الجرائم. وتوصلت الدراسة إلىٰ العديد من النتائج، والتي منها: أن ظاهرة الاتجار بالبشر هي ظاهرة يجب الاهتمام بها علىٰ كافة المستويات الدولية والوطنية.

دراسة غنيم، عبد الرحمن علىٰ إبراهيم (٢٠٢٠)

وعنوانها: جريمة الاتجار بالبشر: دراسة تحليلية نقدية علىٰ ضوء بعض التشريعات الدولية والعربية.

وهدفت هذه الدراسة إلىٰ التعرف علىٰ بعض التشريعات داخل الدول العربية، ومن ثم معرفة الدوافع والأسباب التي تؤدي إلىٰ ظهور جريمة الاتجار بالبشر داخل البلدان العربية. وأوصت الدراسة بأن تتوجه التشريعات العربية إلىٰ مواكبة كل ما هو حديث في ظاهرة الاتجار بالبشر، والعمل علىٰ إجراء التعديلات الخاصة بالقوانين التي تعمل علىٰ الحد من انتشار هذه الجريمة.

دراسة: سي ناصر، محمد (٢٠٢٠)

وعنوانها: التعاون الدولي والإقليمي في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر.

وهدفت هذه الدراسة **إلىٰ** توضيح أن الاتجار بالبشر ظاهرة إجرامية قديمة في المجتمعات تنتهك حقوق الإنسان، وأنها هي أحد الجرائم الخطيرة التي تتعدىٰ الحدود الوطنية، وأنها جريمة تضر بكافة الأطراف سواء الأطفال أو النساء أو الشباب أو الرجال. وتوصلت إلىٰ العديد من النتائج المختلفة والمتنوعة، والتي منها: أن جريمة الاتجار بالبشر جريمة منظمة وعابرة للأوطان.

دراسة: القاضي، رامي متولي (٢٠٢١)

وعنوانها: الحماية الجنائية للحق في السلامة الجسدية في مواجهة عمليات نقل وزراعة الأعضاء البشرية غير المشروعة، دراسة تحليلية مقارنة في ضوء أحكام التشريع المصري وبعض التشريعات المقارنة.

وهدفت هذه الدراسة إلىٰ التعرف علىٰ الحماية الجنائية للحق في السلامة الجسدية للأفراد الذين قد يتم استغلالهم في عمليات نقل وزراعة الأعضاء البشرية. وتوصلت نتائج تلك الدراسة إلىٰ أن: التشريعات الجنائية في كافة دول العالم تعمل علىٰ حماية حقوق الإنسان، ومن أهم هذه الحقوق حقه في الحياة، وعدم استغلال ضعفه، أو حاجته إلىٰ المال، لتحقيق أرباح غير مشروعة بأن يتم استغلاله كقطع غيار بشرية، نظرًا لخطورة هذه العمليات الإجرامية التي تقوم بها فئات منعدمة الضمير.

دراسة عبد الحميد، عماد الدين محمد كامل (٢٠٢١)

وعنوانها: جرائم الاتجار بالبشر، دراسة مقارنة بين القانونين الإماراتي والكويتي.

وهدفت هذه الدراسة إلىٰ التعرف علىٰ موضوع جرائم الاتجار بالبشر عن طريق المقارنة بين القانونين الإماراتي والقانون الكويتي الخاصين بمكافحة هذه الجريمة. وتوصلت الدراسة إلىٰ العديد من النتائج، والتي منها أن الاتجار بالبشر هو استغلال للإنسان بواسطة الإكراه المادي أو الإكراه المعنوي والاحتيال من أجل الاستغلال، وهو أحد صور انتهاك حقوق الإنسان.

أوجه اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تختلف الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية في العديد من النواحي، فالدراسة الحالية تتناول تصور مقترح لمواجهة جرائم الاتجار بالبشر وتأثيره على الأمن القومي المصري، أي أنها تتناول الأمن القومي المصري وموضوع الاتجار بالبشر، وهذا ما لا نجده في الدراسات السابقة جميعها، حيث إن كل الدراسات السابقة لم تتناول الأمن القومي المصري وتأثره بجرائم الاتجار بالبشر، هذا وقد استفاد الباحثون من الاطلاع علي الدراسات السابقة في تحديد منهجية الدراسة وأدواتها

الإطار النظري

جريمة الاتجار بالبشر

عرف بروتوكول باليرمو ٢٠٠٠ ظاهرة الاتجار بالبشر، وذلك في البروتوكول الدولي الخاص بمنع وقمع ظاهرة الاتجار بالبشر ومعاقبه كل من يقوم بهذه الجريمة، خاصة من يقوم بها ضد النساء والأطفال، حيث جاء في هذا البروتوكول تعريف هذه الجريمة، بأنها: الاتجار القيام بالتجنيد أو النقل، أو القيام بإيواء الضحية أو استقبالها واستقبال الأشخاص، وذلك عن طريق التهديد أو استخدام القوة ضدهم، وكذلك عن طريق استخدام كافة أشكال القسر الأخرىٰ، والتي منها الاختطاف والاحتيال والخداع، بالإضافة إلىٰ إساءة استعمال القوة والسلطة ضد الضحية، أو استعمال موقف ضعف هذه الضحية، أو القيام بإعطاء المدفوعات المالية، أو تلقي مدفوعات من الآخرين، أو تلقي منافع من أجل الحصول علىٰ موافقة شخص يسيطر على آخر بغرض استغلاله.

عرف المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية جريمة الاتجار بالبشر في المادة الثامنة منه: أنه لا يجوز العمل علىٰ استرقاق أي شخص أو أي أحد، بالإضافة إلىٰ الحظر الكامل لعمليات الرق بكافة الصور الخاصة بها، كما أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال استغلال أي شخص طواعية أو جبرًا علىٰ العمل بالسخرة أو علىٰ العمل الإلزامي أو إكراهه عليه.

تعريف الاتجار بالبشر في القانون المصري

ورد تعريف الاتجار بالبشر في القانون المصري رقم ٦٤ والصادر سنة ٢٠١٠ بشأن مكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر، حيث إن هذا التعريف ورد في المادة الثانية من هذا القانون، والذي نص علىٰ: أن الشخص يعد مرتكبًا لجريمة الاتجار بالبشر إذا قام بالتعاون بأي صورة من الصور في شخص طبيعي، أي أنه قام ببيع هذا الشخص أو عرضه للبيع أو قام بالوعد بالعرض للبيع أو العمل علىٰ استقباله أو التسليم، سواء تم هذا الأمر في داخل جمهورية مصر العربية أو عبر حدودها الوطنية، وإذا تم ذلك أيضًا عن طريق استغلال القوة أو العنف أو السلطة أو التهديد أو بأحدهم أو بهم كلهم أو بواحدة منهم، أو بواسطة الخطف أو الاحتيال أو بعملية الخداع، أو تم استغلال السلطة والنفوذ أو أحدهما، أو تم استغلال حالة الضعف أو حالة الحاجة للضحية، أو تم الوعد بإعطاء مبالغ مالية أو تلقي هذه المبالغ، أو الحصول علىٰ مزايا مقابل الحصول علىٰ موافقة شخص ما علىٰ استغلال بشخص آخر له سيطر عليه، فان كل ذلك يعتبر جريمة من جرائم الاتجار بالبشر.

الإطار القانوني الحاكم لجرائم الاتجار بالبشر

يقوم الإطار القانوني الحاكم لجرائم الاتجار بالبشر علىٰ أهم المصادر التي تعمل علىٰ التجريم لظاهرة الاتجار بالبشر، وهي القانون الدولي والاتفاقيات الدولية والأعمال الخاصة بالمنظمات العالمية،

ومن ثم الأجهزة الدولية، وكذلك القوانين الوطنية والأطر التي يتخذها المجتمع ضد هذه الجريمة، لذلك فإن الاتفاقيات الدولية التي يقوم عليها هذا الإطار القانوني هي الإطار الحاكم لهذه الجرائم.

والاتفاقيات الدولية تعتبر هي أحد الأطر الحاكمة والأساس القانوني لظاهرة وجريمة الاتجار بالبشر، حيث إن هذه الاتفاقيات الدولية تعددت وتنوعت منذ ظهور منظمة الأمم المتحدة في عام ١٩١٩، حيث بدأت تنبثق منها العديد من اللجان التي تهتم بحماية الإنسان وحقوقه وحماية حقوق المرأة وحماية حقوق الطفل. ففي خلال عام ١٩٢٤ سعت المنظمات العالمية إلىٰ القيام بالعمل علىٰ تقييم ومعرفة حجم العبودية المنتشرة في جميع أنحاء العالم، كما أن عصبة الأمم قامت في عام ١٩٢٦ بإنشاء اتفاقية خاصة بهذا الأمر، وفي هذه الاتفاقية تم تعريف العبودية بأنها القيام بوضع فرد تحت سيطرة شخص آخر. ومنذ ذلك الحين وبعد إنشاء منظمه الأمم المتحدة في عام ١٩١٩ تم إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية والعالمية من أجل محاربة كافة أشكال العبودية والرق علىٰ مستوىٰ العالم.

الاتفاقيات الدولية التي تنظم جريمة الاتجار بالبشر والتي انضمت إليها مصر

توجد العديد من القوانين والجهود الدولية من أجل مكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر، بالإضافة إلىٰ الاتفاقيات الدولية والمؤتمرات المتعددة والمتنوعة والتي جميعها سعت إلىٰ تطبيق القانون بكافة أبعاده من أجل تحقيق الأمن الخاص بحقوق الإنسان، فهناك إجراءات تقوم بها الأمم المتحدة من أجل ضمان حقوق الإنسان، أو محاربة كافة أشكال الرق، حيث قامت الأمم المتحدة بإنشاء الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات، والخاص بمحاربة كافة أشكال الرفق بصوره المعاصرة، وذلك في عام ١٩٩١، حيث إن هذا الصندوق الذي أنشأته الجمعية العامة للأمم المتحدة يقدم المعونات الإنسانية والمعونات القانونية والمالية لكافة الأفراد الذين يقعون ضحايا الاتجار بالبشر بصورته المعاصرة. وكذلك اعتمدت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في عام ٢٠١٠ خطة من أجل مكافحة الاتجار بالبشر. كما أن الوثائق القانونية والدولية أكدت علىٰ حماية حقوق الإنسان وحماية حقوق الأفراد الذين يقعون ضحايا للاتجار بالبشر، وذلك مثل وثيقة باليرمو ٢٠٠٠، التي جاءت من أجل حماية ضحايا الاتجار بالبشر، وغيرها من المعاهدات الدولية التي تهتم بحقوق الإنسان، وذلك مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي صدر في عام ١٩٤٨، حيث تضمنت المادة رقم ٨ منه علىٰ حق الأفراد في أن يرجعوا إلىٰ المحاكم الوطنية من أجل حماية حقوقهم الأساسية التي نص عليها الدستور الوطني.

وهناك العديد من القوانين والتشريعات والاتفاقيات الدولية الأخرىٰ التي جاءت من أجل منع جريمة الاتجار بالبشر ومكافحتها، ومنها الصك العام الموقع في برلين عام ١٨٨٥ والذي يتعلق بمنع جريمة الاتجار بالبشر، أيضًا جاء الاتفاق الدولي من أجل قمع ومنع جريمة الاتجار بالرقيق الأبيض هذا الاتفاق الذي تم عقده في مدينة باريس عام ١٩٠٤، وكذلك الاتفاقية الدولية لمنع الاتجار بالرقيق الأبيض الموقعة

في مدينة باريس عام ١٩١٠، أيضًا من صور الحماية الدولية لضحايا جريمة الاتجار بالبشر ومنع هذه الجريمة ومكافحتها (اتفاقيه سان جيرمان أن لاي) والتي تم عقدها في دولة فرنسا عام ١٩١٩، من أجل القضاء علىٰ العمليات الخاصة بالاتجار بالبشر والاسترقاق. وكذلك الاتفاقية الدولية الخاصة بمنع ومكافحة الاتجار بالمرأة والأطفال والتي تم عقدها في جنيف في عام ١٩٢١، أيضًا من هذه الاتفاقيات إعلان جنيف لحقوق الطفل عام ١٩٢٤، ومنها أيضًا الاتفاقية الدولية والتي تم عقدها في مدينة جنيف في عام ١٩٣٣، وكذلك البروتوكول الموقع في عام ١٩٤٧، والمعدل باتفاقية قمع الاتجار بالمرأة والأطفال والتي تم عقدها في جنيف في عام ١٩٢١.

الاتجار بالبشر في القانون المصري وعقوبته

قامت مصر بإصدار القانون رقم ٦٤ في سنة ٢٠١٠، وذلك من أجل مكافحة عمليات الاتجار بالبشر داخل جمهورية مصر العربية، ويرىٰ المشرع المصري أن الاتجار بالبشر ليس ظاهرة حديثة، بل هو عمليات إحياء لما كانت عليه العبودية منذ القدم، والدستور المصري يعمل علىٰ حماية حقوق الإنسان كما يعمل علىٰ حماية حريته وكذلك يكافح عمليات الاتجار بالبشر.

ويهدف القانون المصري رقم ٦٤ الصادر في عام ٢٠١٠ إلىٰ مكافحة كافة صور الاتجار بالبشر، وهو الهدف الأول لهذا القانون، بالإضافة إلىٰ أنه يعمل علىٰ حماية حقوق الإنسان، ومن ثم تحقيق العدالة الاجتماعية والمحافظة علىٰ الصالح العام والسلم الوطني.

وجاء الفصل الأول القانون المصري رقم ٦٤ الصادر في عام ٢٠١٠ حول تعريفات الاتجار بالبشر وتحدثت المادة (١): عن تطبيق أحكام القانون، وتحدثت المادة (٢) علىٰ أنه يُعد مرتكبا للجريمة الخاصة بالاتجار بالبشر كل شخص قام بالتعامل بأية صورة في شخص طبيعي عن طريق البيع أو عن طريق العرض للبيع أو عن طريق الشراء أو عن طريق الوعد بهما أو عن طريق الاستخدام أو عن طريق النقل أو عن طريق التسليم أو الإيواء أو قام بالاستقبال أو قام بالتسلم سواء تم ذلك في داخل البلاد أو عبر حدودها الوطنية.

وأنه يُعاقب بالسجن إذا قام باستعمال القوة أو قام باستعمال التهديد أو قام بعرض عطية أو قام بعرض مزية قام بأى نوع من الوعود لحمل شخص على الاستغلال. وكذلك يعاقب بالسجن كل من يقوم بإخفاء أحد الجناة أو معالم جريمة الاتجار بالبشر، ويُعاقب بالسجن كل من يكشف أو يفصح عن هوية المجنى عليه في جريمة الاتجار بالبشر، وكل من حرض بأية وسيلة على ارتكاب هذه الجريمة.

صور الحماية من الاتجار بالبشر في القانون المصري

يعمل القانون المصري علىٰ مكافحة جريمة الاتجار بالبشر، وذلك من أجل حماية حقوق الإنسان في مصر، حيث إن مشكلة وظاهرة جريمة الاتجار بالبشر ترتبط ارتباطًا وثيقًا بحقوق الإنسان، من هنا فإن القانون المصري بصورة عامة يحارب كافة صور الاتجار بالبشر والتي تشكل اعتداءً حقيقيًا علىٰ الإنسان واعتداءً حقيقيًا علىٰ حرياته وحقوقه وانتهاكًا واضحًا لكافة صور الحياة الإنسانية، ومصر تكافح ظاهرة الاتجار بالبشر عن طريق القانون رقم ٦٤ الصادر في عام ٢٠١٠، كما أنها تكافح هذه الظاهرة عن طريق النظام الدستوري والقوانين المصرية الأخرىٰ المتعددة، من خلال وجود نصوص قانونية ومواد داخل هذه القوانين المتعددة تعمل علىٰ مكافحة جريمة الاتجار بالبشر، فالنظام الدستوري المصري يمثل أساس القانون المصري. حيث جاء في الدستور المصري أن المجتمع المصري يقوم علىٰ التضامن الاجتماعي هذا التضامن الاجتماعي الذي يحد من ظاهرة وجريمة الاتجار بالبشر، لوجود الحياة المجتمعية المتضمنة داخل هذا المجتمع المتكافل.

أيضًا تنص القوانين الدستورية في مصر علىٰ أن أي اعتداء علىٰ الحرية الشخصية أو أي اعتداء علىٰ حرمة الحياة الخاصة بالمواطن أو أي اعتداء علىٰ حق من الحقوق أو الحريات العامة والتي يأكدها القانون والدستور المصري يعتبر هذا الاعتداء علىٰ تلك الشخصية وحريتها جريمة يعاقب عليها القانون.

وأن قانون مكافحة الاتجار بالبشر عدد صور الحماية اللاحقة التي قررها هذا القانون للمجني عليه، ومنها العمل علىٰ تهيئه الظروف التي تناسب مساعدته، وتقديم الرعاية الصحية والنفسية والتعليمية والاجتماعية للمجني عليه، والعمل علىٰ تأهيله من أجل دمجه في المجتمع.

وأن المادة رقم ٢٤نصت علىٰ أنه يتم توفير أماكن معينة من أجل إيواء المجني عليهم وضحايا عملية الاتجار بالبشر، كما أن هذه المادة نصت علىٰ أنه يحق لهم الاتصال بذويهم وأقاربهم ومحاميهم، وأن يتصلوا بممثلي السلطات المختصة بهم.

العوامل الاقتصادية المؤثرة علىٰ ظاهرة الاتجار بالبشر

تتمثل العوامل الاقتصادية التي تؤثر علىٰ ظاهرة الاتجار بالبشر في الكثير من العوامل، حيث إننا نجد أن النواحي الثقافية والاجتماعية والمعتقدات التي يعتقدها الإنسان والموروثات الثقافية جميعها تتعلق بالعوامل الاقتصادية المؤثرة علىٰ ظاهرة الاتجار بالبشر. فالفقر مثلاً يعتبر أحد الأسباب التي تؤدي إلىٰ وجود ظاهرة الاتجار بالبشر، بالإضافة إلىٰ الموروثات الثقافية التي تعتقد أن زواج الفتيات القاصرات وبصورة مبكرة هو مصدر رزق للأسر الفقيرة، وأنه يعمل علىٰ تحقيق خروج هذه الأسرة من المسؤوليات التي تتحملها تجاه هذه الفتاة، وذلك بنسبة تصل إلىٰ حوالي ٨٠% من الأسر الفقيرة الموجودة بالريف

المصري، والتي يتخلىٰ فيها الآباء عن مسؤولياتهم عن بناتهم بفكرة الزواج مبكرًا. ومن العوامل الاقتصادية أيضًا انتشار العشوائية في المناطق الريفية، وعدم الوعي بخطورة الزواج المبكر للفتيات قاصرات السن، بالإضافة إلىٰ أن بعض الفتيات في بعض الأسر هي المسئولة عن هذه الأسر، وهي صاحبة المسئولية، وربما تكون في سن أصغر من سن تحمل المسؤولية، ويوجد الكثير من الفتيات اللائي يقمن بكافة أعمال الأسرة، فتتحمل الفتاة مسئولية الأسرة من أطفال هم أخوة لها، وتتحمل الفتاة أعباء المن منزل وأعباء الأب والأم.

بالإضافة إلىٰ الصراعات الدولية بين الدول المختلفة، وكذلك وجود الكوارث البيئية التي تحدث بصورة مفاجئة؛ كل هذه العوامل تعتبر سببًا وعملاً من العوامل الاقتصادية التي تؤثر علىٰ ظاهرة الاتجار بالبشر، وتؤدي إلىٰ انتشار هذه الظاهرة بصورة متزايدة في معظم مجتمعات العالم.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من فئتين هما:

الفئة الأولىٰ: مجموعة الخبراء (٤) مفردات.

الفئة الثانية: مجموعة الإدارات (١٨) مفردة.

وبذلك يكون مجموع مفردات عينة الدراسة (٢٢) مفردة.

البيانات الشخصية لعينة الدراسة

توصيف البيانات الشخصية لعينة الدراسة

المتغير	أقل قيمة	أعلىٰ قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
السن	٢٢	٦٠	٤٠.١	١٢.٦٤

من خلال النتائج الوصفية لعينة الدراسة لمتغير السن وُجد: أن المتوسط الحسابي لهذا المتغير بلغ ٤٠.١ بانحراف معياري قدره ١٢.٦٤، وكانت أقل قيمة لسن هي سن (٢٣) عامًا، وأعلىٰ سن كان وهو (٦٠) عامًا، وهذا يبين تعدد وتنوع عينة الدراسة، خاصة في متغير السن.

متغير النوع: في هذه الدراسة بلغ عدد الذكور في هذه العينة (١١) مفردة، وبلغ أيضًا عدد الإناث في هذه العينة (١١) مفردة، بنسبة مناصفة بين الجنسين، هي: ٥٠% لمتغير النوع في عينة الدراسة.

متغير جهة العمل: شملت عينة الدراسة مفردات من كلية الحقوق، ومفردات من إدارة رعاية العاملين، وإدارة رعاية الشباب، وإدارة العلاقات العامة، وكلية الدراسات العليا والبحوث، بإجمالي كلي هو (٢٢) مفردة.

نتائج الإحصاء الوصفي لعينة الدراسة تبعًا لمتغير جهة العمل

جهة العمل	العدد	النسبة
كلية الحقوق	٥	٢٢.٧
إدارة رعاية العاملين	٤	١٨.٢
إدارة رعاية الشباب	٤	١٨.٢
إدارة العلاقات العامة	٤	١٨.٢
كلية الدراسات العليا والبحوث	٥	٢٢.٧
الإجمالي	٢٢	٪١٠٠

أداة الدراسة:

تم إعداد أداة الدراسة عن طريق: استمارة خاصة بالخبراء، والاستبانة التي تم توزيعها علىٰ عينة الدراسة. وتضمنت استمارة الخبراء محاور ثلاثة هي آليات تطبيق التصور المقترح، ومتطلباته، ومن ثم جمع البيانات الخاصة بالمحور الخامس في الاستبانة، وذلك من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، حيث تم استهداف هذه الفئة من الخبراء من أجل جمع البيانات الخاصة بالمحور الخامس، وهو: (أساليب وطرق مواجهة ظاهرة الاتجار بالبشر) وذلك من أجل الاعتماد علىٰ تلك الإجابات في وضع التصور المقترح ومن أجل بناء هذا التصور المقترح لمواجهة جرائم الاتجار بالبشر في المجتمع المصري، ومن ثم معرفة مدىٰ تحقيق هذا التصور لكيفية مواجهة جرائم الاتجار بالبشر.

الاستبانة:

تم إعداد استبانة من أجل الإجابة عن محاور الدراسة الـ (٥)، والتي وردت في تلك الاستبانة، وقد تم هذا الإعداد من خلال خطوات التي مرت بها الاستبانة.

حيث تم تحديد الهدف من هذه الاستبانة، وهو: العمل علىٰ رصد الواقع الفعلي لجرائم الاتجار بالبشر داخل المجتمع المصري.

إعداد الاستبانة في صورتها الأولية:

تم إعداد الاستبانة في صورتها الأولية من خلال: مراجعة الأدبيات والدراسات والأبحاث السابقة ذات الصلة بموضوع جرائم الاتجار بالبشر، وذلك بمعرفة نتائج وتوصيات هذه الدراسات، والإطلاع علىٰ ما فيها من أدبيات، ومن هذه الدراسات، الدراسات العربية: والتي منها: دراسة: فوزي، (٢٠١٥)، ودراسة غنيم، (٢٠٢٠)، ودراسة عبد الحميد، (٢٠٢١)، ودراسة: سىٰ ناصر، (٢٠٢٠)، ودراسة: ضياء، (٢٠١٣)، ودراسة الجوهري، (٢٠١٢)، دراسة الجسمي، (٢٠١٩)، ودراسة حسن، (٢٠١٩)، ودراسة: البدانة، (٢٠١٣)، ودراسة العشري، (٢٠١٧)، ودراسة قاسم، (٢٠١٣)، ودراسة محمد، (٢٠١٠)،

ودراسة خاطر، مايا ملا (٢٠١٤)، ودراسة النعماني، (٢٠٢٠)، ودراسة عبد الجواد، (٢٠١٢)، ودراسة: عبد اللطيف، (٢٠١٥)، ودراسة: تساي جيجي (٢٠١٩)، ودراسة: القاضي، (٢٠٢١) ، ودراسة الطراونة، (٢٠٠٩)، ودراسة: عبد العزيز، (٢٠١٧).

وهناك أيضًا الدراسات الأجنبية التي تم الاعتماد عليها أثناء وضع الاستبانة، ومنها: دراسة: مارثا أوريليا (٢٠٢٠)، ودراسة أكاشي شوتين (٢٠١٨)، ودراسة Anasua Basu Ray Chaudhury (٢٠٢٠)، ودراسة: بولا ليموس دي باولا (٢٠١٧)، ودراسة Ma Meijuan (٢٠٢١)، ودراسة: ألفاريز سواريز وكاتالينا ماريا (٢٠١٢)، ودراسة: ماسومي يونيدا (٢٠٠١)، ودراسة كيريازي، ستاماتيا تو إيوانيس (٢٠٠٩)، ودراسة ماريا بسارا (٢٠٢١)، ودراسة: إيوانا ستينتومي (٢٠١٧).

كما أنه تم أخذ رأي بعض المتخصصين كعينة للاستفادة منها في تحديد المحاور الرئيسة للاستبانة، بالإضافة إلىٰ أنه تم أخذ رأي بعض المتخصصين الآخرين عن طريق المقابلة الشخصية للاستفادة منهم في صياغة العبارات المتفرعة من محاور الاستبانة الرئسية، حتىٰ يتم إعداد الاستبانة بصورة مطابقة لما تهدف إليه الدراسة، وبصورة محكمة من قبل المتخصصين في هذا الأمر، سواء عن طريق المقابلات الشخصية أو عن طريق الإجابة علىٰ محاور الدراسة الخمسة التي تم وضعها في هذه الاستبانة.

محاور الاستبانة

١.المحور الأول – انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر في المجتمع المصري.

٢.المحور الثاني– الأسباب التي أدت إلىٰ انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر في المجتمع المصري.

٣.المحور الثالث – المخاطر التي يمكن أن تنشأ عن ظاهرة الاتجار في البشر علىٰ المجتمع المصري.

٤.المحور الرابع – تأثير انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر علىٰ الأمن القومي المصري.

٥. المحور الخامس – أساليب وطرق مواجهة ظاهرة الاتجار بالبشر.

ضبط الاستبانة:

صدق الاستبانة (المحكمين):

تم ضبط الاستبانة من خلال الصدق الظاهري وصدق الاتصال الداخلي، وقد تم الاعتماد في الصدق الظاهري علىٰ عرض الصورة الأولية للاستبانة علىٰ مجموعة من المحكمين، تألفت من (٤) محكمين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، ممن هم متخصصون في مجال الحقوق، وذلك من أجل معرفة مدىٰ قياس عبارات الاستبانة من الأداء المطلوب داخل المحور المحدد له، بالإضافة إلىٰ مدىٰ صلة العبارات الواردة في الاستبانة بالمحور والمتغير المراد قياسه، ومن ثم الحكم علىٰ تلك العبارات

التي وردت فيها، ومدىٰ صياغتها صياغة جيدة ومدىٰ وضوحها بالنسبة لعينة الدراسة، بالإضافة إلىٰ مناسبة العبارة للمحور الذي وردت فيه.

ثبات الإستبانة:

حيث طبقت علي مجموعة من الخبراء وحسبت نسبة كل محور وبعد ١٥ يوم تم التطبيق الثاني وقد وجد أن معامل الارتباط يساوي (٠.٨٨%) مما يدل علي ثبات الاستبانة.

تم التطبيق في الفترة من

واستخدمت الاساليب الإحصائية المتمثلة في

نتائج الدراسة

نتائج الإجابة عن السؤال الأول

للإجابة عن السؤال الأول: من محاور الدراسة والذي ينص السؤال فيه علىٰ: "هل تنتشر ظاهرة الاتجار بالبشر في المجتمع المصري؟"، يوضح ذلك جدول(٦) نتائج الإجابة علىٰ السؤال الأول:

هل تعتقد أن ظاهرة الاتجار في البشر منتشرة في المجتمع المصري؟

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	١٣	٥٩.١
لا	٩	٤٠.٩
المجموع	٢٢	٪١٠٠

ويبين الجدول السابق لنتائج الإحصاء الوصفي تبعًا لإجابة عينة الدراسة علىٰ التساؤل: هل تعتقد أن ظاهرة الاتجار بالبشر منتشرة في المجتمع المصري؟ وجد أنه كان عدد مَن أجابوا بـ (نعم) هم (١٣) مفردة، بنسبة حوالي:(٥٩,١%)، وهي النسبة الأعلىٰ، بينما مَن أجابوا بـ (لا) هم (٩) مفردات، بنسبة حوالي: (٤٠,٩١%)، وهي النسبة الأقل.

نتائج الإجابة عن السؤال الثاني:

وللإجابة عن السؤال الثاني من محاور الدراسة، والذي ينص السؤال فيه علىٰ: "ما الأسباب التي أدت إلىٰ انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر في المجتمع المصري؟"، يبين الجدول التالي إجابات أفراد العينة علىٰ هذا المحور.

هل تعتقد أن ظاهرة الاتجار في البشر منتشرة في المجتمع المصري؟

الأسباب	العدد	النسبة
الفقر والحاجة إلىٰ المال	١٠	٣٧.٠٤

انتشار الجهل والأمية	٥	١٨.٥
انعدام الأخلاق	٣	١١.١
غياب البعد التربوي	٣	١١.١
عدم وجود رقابة دورية من الأسرة لأبنائهم	١	٣.٧
كثرة الإنجاب	١	٣.٧
العمالة القسرية	١	٣.٧
الاستغلال الجنسي	١	٣.٧
اضطراب الأمن	١	٣.٧
البطالة	١	٣.٧
المجموع	١٨	١٠٠٪

من خلال حساب التكرارات التي وردت في الاستبانة في إجابة هذا السؤال، وحساب المتوسطات الحسابية، بالإضافة إلىٰ حساب الانحراف المعياري لاستجابات عينة الدراسة، يبين الجدول رقم (٧) أن إجابات عينة الدراسة للأسباب التي أدت إلىٰ انتشار هذه الظاهرة فىٰ المجتمع المصري كانت كالتالي: (السبب الفقر والحاجة إلىٰ المال) (١٠) مفردات بنسبة (٣٧.٠٤) ،وهي النسبة الأعلىٰ، ثم السبب: (انتشار الجهل والأمية) (٥) مفردات بنسبة (١٨,٥%) ، يليها كل من: (انعدام الأخلاق) و(غياب البعد التربوي) (٣) مفردات بنسبة (١١،١%) لكل منهم علىٰ حدة، وأخيرًا باقي الأسباب: (عدم وجود رقابة دورية من الأسرة لأبنائهم – كثرة الإنجاب – العمالة القسرية – الاستغلال الجنسي – اضطراب الأمن – البطالة)؛ بعدد (١) مفردة بنسبة (٣%) وهي النسبة الأقل.

الإجابة عن السؤال الثالث:

وللإجابة عن السؤال الثالث: من محاور الدراسة: "ما المخاطر التي يمكن أن تنشأ عن ظاهرة الاتجار في البشر علىٰ المجتمع المصري؟"، يبين الجدول التالي إجابات أفراد العينة علىٰ هذا المحور.

ما المخاطر التي يمكن أن تنشأ عن ظاهرة الاتجار في البشر علىٰ المجتمع المصري؟

المخاطر	العدد	النسبة
فوضىٰ مجتمعية وافتقار الأمن والأمان	٥	٢٧.٩
ظهور مخاطر نفسية وجسمية جسيمة	٤	٢٢.٢
انتشار الجريمة والمجرمين	٣	١٦.٧
الرعب والفزع	٢	١١.١
تعرض الأمن القومي للخطر	١	٥.٦

انتشار الفيروسات والأوبئة	١	٥.٦
التأثير علىٰ السلالة البشرية	١	٥.٦
النزوح إلىٰ مناطق أخرىٰ	١	٥.٦
المجموع	١٨	٪١٠٠

ويتبين من الجدول السابق لنتائج الإحصاء الوصفي تبعًا لإجابة عينة الدراسة عن المخاطر التي يمكن أن تنشأ عن ظاهرة الاتجار بالبشر علىٰ المجتمع المصري؛ كانت: (فوضىٰ مجتمعية وافتقار الأمن والأمان) (٥) مفردات بنسبة (٢٧,٩٪) وهي النسبة الأعلىٰ، ثم (ظهور مخاطر نفسية وجسمية جسيمة) (٤) مفردات بنسبة (٢٢,٢٪) ، ثم (انتشار الجريمة والمجرمين) (٣) مفردات بنسبة (١٦,٧)، وأخيرًا باقي المخاطر ، وهي: (التأثير علىٰ السلالة البشرية – الرعب والفزع – تعرض الأمن القومي للخطر – انتشار الفيروسات والأوبئة – النزوح إلىٰ مناطق أخرىٰ) بعدد (١) مفردة، بنسبة (٥٦) لكل منهم علىٰ حدة.

نتائج الإجابة عن السؤال الرابع:

وللإجابة عن السؤال الرابع: من محاور الدراسة، الذي ينص السؤال فيه علىٰ: "ما تأثير انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر علىٰ الأمن القومي المصري؟"، يبين الجدول التالي ويوضح إجابات أفراد العينة علىٰ هذا المحور.

ما المخاطر التي يمكن أن تنشأ عن ظاهرة الاتجار في البشر علىٰ المجتمع المصري؟

التأثير	العدد	النسبة
تهديد الأمن القومي المصري	٨	٥٧.١
اضطراب اجتماعي	٣	٢١.٤
عدم وجود أمن وأمان	١	٧.١
تأثير سمعة البلد أمام البلدان العربية والأجنبية	١	٧.١
انتشار التسول	١	٧.١
المجموع	١٤	٪١٠٠

ويتبين من الجدول السابق لنتائج الإحصاء الوصفي تبعًا لإجابة عينة الدراسة عن تأثير انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر علىٰ الأمن القومي المصري، أنه كانت الإجابة كالتالي: (تهديد الأمن القومي المصري) بعدد (٨) مفردات بنسبة (٥٧,١) وهي النسبة الأعلىٰ، ثم (اضطراب اجتماعي) بعدد (٣) مفردات وبنسبة (٢١,٤%) ، وأخيرًا عدم وجود أمن وأمان و(تأثير سمعة البلد أمام البلدان العربية والأجنبية) و(انتشار التسول) بعدد (١) مفردة بنسبة (٧١%) لكل منهم علىٰ حدة.

نتائج الإجابة عن السؤال الخامس:

وللإجابة عن السؤال الخامس من محاور الدراسة والذي ينص السؤال فيه علىٰ: " ما أساليب وطرق مواجهة ظاهرة الاتجار بالبشر؟"، يبين الجدول التالي إجابات أفراد العينة علىٰ هذا المحور.

ما أساليب وطرق مواجهة ظاهرة الاتجار بالبشر؟

أساليب وطرق مواجهة ظاهرة الاتجار بالبشر	العدد	النسبة
تنمية الوعي بالمؤسسات التعليمية والإعلامية ودور العبادة	١٠	٥٠
العقوبات الرادعة	٥	٢٥
تحسين مستوىٰ المعيشة	٣	١٥
إنشاء صندوق لرعاية ضحايا الإتجار بالبشر	١	٥
خطط لمواجهة الظاهرة	١	٥
المجموع	٢٠	١٠٠٪

ويتبين من الجدول السابق لوصف إجابات عينة الدراسة عن أساليب وطرق مواجهة ظاهرة الاتجار بالبشر، أن إجابات أفراد العينة كانت هي: (تنمية الوعي بالمؤسسات التعليمية والإعلامية ودور العبادة) بعدد (١٠) مفردات بنسبة (٥٠%) وهي النسبة الأعلىٰ ، ثم (العقوبات الرادعة) بعدد (٥) مفردات بنسبة (٢٥%)، يليها (تحسين مستوىٰ المعيشة) بعدد (٣) مفردات بنسبة (١٥%)، وأخيرًا كل من (إنشاء صندوق لرعاية ضحايا الاتجار بالبشر) و (وضع خطط لمواجهة الظاهرة) بعدد (١) مفردة بنسبة (١٠%) لكل منهم علىٰ حدة.

التصور المقترح لمواجهة جرائم الإتجار بالبشر وتأثيره على الأمن القومى المصرى.

أهداف التصور المقترح :

١- تنمية الوعى لدى أفراد المجتمع المصرى بجرائم الإتجار بالبشر وخطورته على الأمن القومي المصري.

٢- تطوير أداء المؤسسات الأمنية والشرطية للقيام بأداء عملها من خلال توظيف القدرات الرقمية فى العمل على تتبع المنظمات الإرهابية ومنظمات الإتجار بالبشر.

٣- تعديل التشريعات والقوانين وتغليظ العقوبات فيما يخص جريمة الإتجار بالبشر فى مصر

٤- الإستفادة من التجارب العالمية فى الحد من جريمة الإتجار بالبشر.

أبعاد التصور المقترح وأليات تنفيذها :

البعد الأول :

١- تنمية الوعى لدى أفراد المجتمع المصرى بجرائم الإتجار بالبشر وخطورته على الأمن القومى المصرى :

آليات تنفيذه :

أ- تطوير مناهج مراحل التعليم قبل الجامعى و الجامعى بحيث تستهدف فى تنمية الوعى لدى التلاميذ والطلاب بمفهوم الإتجار بالبشر وجرائمه وخطورته على الأمن القومى المصرى وعلى أفراد المجتمع وأساليب الحد منها .

ب- عمل دورات وورش تدريبية للمعلمين وأساتذه الجامعات لتدريبهم على أساليب وطرق

ج- عمل ندوات ولقاءات فى المدارس و الجامعات للتعريف بجرائم الإتجار بالبشر وأساليب وطرق الحد منها .

البعد الثانى:

- تطوير أداء المؤسسات الأمنية والشرطية للحد من جرائم الإتجار بالبشر .

آليات التنفيذ:

أ- إستخدام الإمكانيات و التقنية العالمية من قبل أفراد الشرطة و المؤسسات الأمنية داخل المجتمع المصرى بصورة سريعة ومفعله ومميزه .

ب- تجهيز أقسام الشرطة والمراكز الشرطية والمديريات بالأجهزة والإمكانيات المتاحة وخدمة الإنترنت السريعة اللازمة من أجل متابعة مرتكبى هذه الجريمة عبر وسائل التقنية المعاصرة.

البعد الثالث:

- تعديل التشريعات والقوانين وتفعيل الموجود منها فيما يخص جريمة الإتجار بالبشر فى مصر.

آليات التنفيذ:

أ - مراجعة التشريعات والقوانين الموجودة فى قانون العقوبات المصرى المرتبطة بجرائم الإتجار بالبشر وكذلك التشريعات والقوانين فى الدول الأخرى .

ب- إعداد مقترح بالتشريعات والقوانين المرتبطه بجرائم الإتجار بالبشر مع تغليظ العقوبة فيها لإقرارها من مجلس النواب .

ج - تنفيذ التشريعات والقوانين المرتبطة بالإتجار بالبشر بعد تغبيظ العقوبة للمساهمة فى الحد من هذه الجرائم .

البعد الرابع:

- الإستفادة من التجارب العالمية للحد من جريمة الإتجار بالبشر مع مراعاة الظروف والأوضاع التى يتسم بها المجتمع المصرى .

آليات التنفيذ:

– مراجعة التجارب الدولية الناجحة فى الحد من جرائم الإتجار بالبشر للاستفادة منها فى مصر.

متطلبات تطبيق التصور المقترح:

ولتطبيق التصور المقترح هناك العديد من المتطلبات التي تحتاج إلىٰ أن يتم توافرها من أجل توظيف هذا المقترح بصورة فعلية، ومنها: المتطلبات الأكاديمية والمتطلبات الثقافية، بالإضافة إلىٰ المتطلبات التنظيمية والمتطلبات التقنية والفنية والمتطلبات المالية والبشرية.

المتطلبات الأكاديمية

تقوم هذه المتطلبات الأكاديمية في التصور المقترح علىٰ إجراء المزيد من الدراسات والبحوث اللازمة، من أجل الحد من جريمة الاتجار بالبشر داخل المجتمع المصري، بالإضافة إلىٰ تزويد كافة أفراد الشرطة والقيادات الأمنية والجهات المختصة بهذا الأمر بأفضل الدراسات في هذا المجال.

المتطلبات الثقافية

تحتاج الجهات المختصة وأقسام ومراكز الشرطة ومديريات الأمن والجهات التي تهتم بالحد من جريمة الاتجار بالبشر بمتطلبات ثقافية من أجل معرفة أبعاد هذه الجريمة.

المتطلبات التنظيمية

يحتاج التصور المقترح إلىٰ متطلبات تنظيمية، وذلك في الإجراءات التي يتم اتخاذها داخل أقسام الشرطة من أجل متابعة وملاحقة مجرمي ومرتكبي جريمة الاتجار بالبشر، وذلك في موضوع المعلومات التي يجب أن تتوفر للأقسام، ومن ثم تنظيم الأداء البشري الخاص بالأفراد من أجل توظيف هذه المعلومات التي حصل عليها.

المتطلبات التقنية

وهو أن تتوفر داخل أقسام ومراكز الشرطة ومديريات الأمن المختصة قدرات لملاحقة مرتكبي جريمة الاتجار بالبشر، وأن تتوفر للأفراد في مراكز الشرطة الأجهزة التقنية الحديثة والمعاصرة، بالإضافة إلىٰ أن توفير الأجهزة الفنية تحتاج إليها هذه المراكز بما فيها من عتاد وسلاح وأدوات وأجهزة الكترونية وأجهزة حاسوب ذات تقنيات مرتفعة.

المتطلبات المالية:

يحتاج تطبيق التصور المقترح إلىٰ توفير متطلبات مالية وميزانية كافية، من أجل توظيفها في العمل علىٰ دعم المجتمعات الشرطية والقيادات والجهات المختصة من أجل توظيف أفرادها أو بعض أفرادها داخل هذه المؤسسات للعمل علىٰ الحد من جريمة الاتجار داخل المجتمع المصري، نظرًا لما تحتاج إليه الأجهزة والأدوات والعبادات والأفراد من متطلبات مالية تحتاج إليه في ظل مواجهة هذه الجريمة للحد من انتشارها داخل المجتمع المصري.

المتطلبات البشرية:

ويحتاج التصور المقترح الىٰ متطلبات بشرية، تتمثل في أفراد الشرطة والجهات المختصة ومديريات الأمن ومراكز الشرطة، والأفراد المدربون علىٰ ملاحقة مرتكبي جريمة الاتجار بالبشر بكافة أنواعها من أجل الحد من انتشارها داخل المجتمع المصري.

المتطلبات الإعلامية:

يحتاج التصور المقترح إلىٰ متطلبات إعلامية تتمثل في توعية المجتمع من خطر جريمة الاتجار بالبشر والوقوع ضحية فيها، بالإضافة إلىٰ توعية الأفراد من أبناء المجتمع المصري حتىٰ لا يقع أفراده ضحية لبعض مجرمي ومرتكبي جريمة الاتجار بالبشر.

آليات تنفيذ التصور المقترح

لتنفيذ التصور المقترح هناك الآليات والمراحل المختلفة والإجراءات التي يجب تحقيقها من أجل الإسهام في جعل هذا التصور المقترح تصورًا يمكن تنفيذه وتطبيقه علىٰ أرض الواقع، فهو يمر بعدة مراحل وعدة آليات، منها مرحلة دراسة الوضع الحالي داخل جمهورية مصر العربية، وهل هناك جريمة من جرائم الاتجار بالبشر تحدث داخل المجتمع المصري بالفعل أم لا توجد جريمة؟ وذلك من أجل تحديد طرق الإمساك بمرتكبي هذه الجريمة ومواجهتهم ومن ثم الوصول إلىٰ أمثالهم للحد من انتشار هؤلاء المجرمين داخل المجتمع، وذلك يمكن تحقيقه عن طريق تشكيل فريق من الجهات المختصة أو من الجهات الشرطية ومديريات الأمن بمتابعة هذا الأمر، وملاحقة هؤلاء الأفراد من أجل الحد من انتشارهم، وإن كان هذا الأمر يحتاج إلىٰ دعم مالي من أجل القيام بهذا الأمر، إلا أنه يمكن سن قوانين ولوائح ونظم جديدة من أجل تطبيق الدعم المالي لمواجهة هذا الأمر.

الخاتمة

سعت الدراسة الحالية إلىٰ وضع تصور مقترح من أجل الحد من جريمة الاتجار بالبشر داخل المجتمع المصري، بالإضافة إلىٰ أنها وضحت الأسباب السلبية التي ترتكب والتي تنتج عن كل جريمة من جرائم الاتجار بالبشر، والتي تنتشر داخل المجتمع المصري كذلك، بالإضافة إلىٰ أنها وضحت أسباب هذه الجرائم وأثر هذه الجرائم المختلفة علىٰ الأمن القومي المصري.

وقد استخدمت الدراسة أداة (استبانة) تم تطبيقها علىٰ عدد ٢٢ فرد، وتوصلت الدراسة إلىٰ نتائج متعددة ومتنوعة، من أهم هذه النتائج: أن تلك الدراسة وصلت إلىٰ تصور مقترح من خلال منظور منظم يتم تطبيقه ويساعد هذا المنظور بصورة مستقبلية الأفراد داخل القوات الشرطية، ومراكز الشرطة ومديرية الأمن والجهات المختصة من أجل مساعدتها في مواجهة هذه الجريمة والحد من انتشارها داخل المجتمع المصري، فقد قامت هذه الدراسة علىٰ المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال تطبيق استبانة علىٰ عينة من أفراد المجتمع، تضمنت هذه الاستبانة العديد من الأسئلة لمعرفة مدىٰ انتشار جريمة الاتجار بالبشر داخل المجتمع المصري، ومدىٰ تأثر الأمن القومي بها، وكيفية وضع الحلول المختلفة والمتعددة من أجل الحد من هذه الجريمة.

وتوصلت أيضا هذه الدراسة إلىٰ أنه توجد بعض الجرائم التي تنتمي إلىٰ فئة جرائم الاتجار بالبشر داخل المجتمع المصري، وتتمثل في استغلال الأطفال في العمالة، وكذلك جريمة زواج القاصرات وكذلك أيضا جريمة الهجرة غير الشرعية التي تتم داخل المجتمع المصري.

وجريمة الاتجار بالبشر وإن كانت ظاهرة يعتبرها البعض أنها ظهرت حديثًا ومعاصره لزماننا الحالي ففقط؛ إلا أنها ظاهرة قديمة منذ ظهور البشرية، وتعتبر هي من أبشع الجرائم علىٰ الإطلاق، وهي جريمة الاستعباد والرق والتي كانت معروفة في المجتمعات القديمة باسم العبودية، والتي انتشرت فيما بعد من أجل استخدام الأفراد في توفير الأيدي العاملة للزراعة بالإضافة إلىٰ توفير الأيدي العاملة لبناء المدن والمستعمرات قبل أن تنتشر الآلة والأدوات التكنولوجية المعاصرة.

وأصبحت جريمة الاتجار بالبشر ترتبط ارتباطًا كليًا بالهجرة غير الشرعية، والتي تتم عبر الوطنية، فمن خلال هذه الجريمة يتم انتهاك القوانين الوطنية والقوانين المحلية والدولية، بالإضافة إلىٰ أنها تنتهك حقوق الإنسان والقيم والمبادئ الإنسانية، خاصة أنها يتم تركيزها في بعض الأحيان علىٰ استخدام النساء والأطفال من أجل استغلالهم في القيام بإنتاج ونشر المواد الإباحية، بالإضافة إلىٰ تجنيد الأطفال في مناطق النزاعات المسلحة واستخدامهم كمقاتلين في هذه السن الصغيره وتعرضهم للقتل أو الإصابة بالجروح، هذا بالإضافة إلىٰ العمل القسري والاسترخاء الجنسي

والعبودية المنزلية التي يتم استخدام النساء فيها كعاملات يخدمن في المنازل. أيضًا تنتشر جريمة نزع الأعضاء وبيعها خاصة إلىٰ الدول المتقدمة. كما يتم استغلال الأطفال أيضًا في التسول، وكل هذه الأشكال تعتبر صورًا من صور جريمة الاتجار بالبشر علىٰ المستوىٰ العالمي، والتي ينتج عنها أضرار نفسية واجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية داخل المجتمعات التي يتعرض أفرادها لهذه الجريمة، والتي تحول الضحية فيما بعد إلىٰ مجرم يريد الانتقام ممن قاموا باستدراجه للوقوع في هذه الجريمة، أو شعوره بالذنب تجاه نفسه أو شعوره بأن المجتمع يضطهده نظرًا لوقوعه ضحية في هذه الجريمة، فيفقد الثقة في نفسه ويفقد الثقة في المجتمع. من هنا تؤدي هذه الجريمة إلىٰ انهيار الأسرة والىٰ انتشار التفكك الأسري والتشرد المجتمعي، واستخدام العنف بالإضافة إلىٰ التأثير علىٰ الأمن القومي بصفة عامة.

التوصيات

١- أن تكون كل جريمة في جرائم الاتجار بالبشر قائمة بذاتها.

٢- أن تكون لكل جريمة من جرائم الاتجار البشر عقوبتها الصارمة الخاصة بها.

٣- ألا يتم تصنيف الجريمة الخاصة بالاتجار بالبشر علىٰ أنها ضمن الجرائم العامة لهذه الجريمة،بل جريمة قائمة بذاتها وتعامل بأنها جريمة اتجار بالبشر كاملة.

٤- أن يكون لكل جريمة من هذه الجرائم قانونها ومادتها القانونية الخاصة بها.

٥- أن تحدد القوانين الشخص الضحية لهذه الجريمة.

٦- أن تعيد الدولة تأهيل ضحية الاتجار بالبشر من أجل أن يتمتع بحقوقه الإنسانية الأساسية.

٧- أن تراعي القوانين أنواع الضحايا الذين يقعون فريسة لجريمة الاتجار بالبشر.

٨- أن تعمل المؤسسات المجتمعية بالتعاون مع المؤسسات الشرطية في تأهيل ضحايا الاتجار بالبشر.

٩- العمل علىٰ حماية الأفراد من الوقوع ضحية لجريمة الاتجار بالبشر من خلال التوعية الأمنية والإعلامية.

١٠- مساعدة الضحايا، والمحاكمة العاجلة للجناة.

١١- المشاركة في تأهيل الضحايا من قبل المجتمع المدني بصفة عامة.

١٢- أن تستهدف القوانين كافة المشاركين في هذه الجريمة، بالإضافة إلىٰ الأطراف الأخرىٰ بأن تتم محاكمة جميع هؤلاء وأن تستهدف القوانين كل هؤلاء المشاركين في عملية الاتجار بالبشر.

١٣- العمل علىٰ رفع مستوىٰ الانتماء إلىٰ الوطن وتحمل المسؤولية مع رجال الشرطة في محاربة هذه الظاهرة.

المراجع

١.إبراهيم، فاطمة عبدالفتاح أحمد (٢٠١٩): تصور مقترح لتطوير منهج التاريخ لطلاب الصف الأول الثانوى فى ضوء استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ – وأثره على تنمية قيم المواطنة لديهم – المصدر: مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية ، ع١١٠ الناشر: الجمعية التربوية للدراسات – ص ص: ١ – ٣٨.

٢.إسماعيل، دعاء سعيد ياسين (٢٠١٤): الأبعاد الاجتماعية للاتجار بالأعضاء البشرية وحقوق الإنسان : دراسة سوسيولوجية في المجتمع المصري – رسالة ماجستير: جامعة الإسكندرية.

٣.إسماعيل، دعاء سعيد ياسين، (٢٠١٤): الأبعاد الاجتماعية للاتجار بالأعضاء البشرية وحقوق الإنسان : دراسة سوسيولوجية في المجتمع المصري – رسالة ماجستير– كلية الآداب – جامعة الإسكندرية.

٤.الأمم المتحدة، (٢٠٠١): بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا، المادة رقم (٣)، ص ٥٥.

٥.الأهرام، (٢٠٠٧): ٣٢ مليار دولار حجم تجارة الرقيق حول العالم، ٢٨ مارس ٢٠٠٧م، العدد ٤٣٩٤١، ص١.

٦.البدانية، ذياب موسي (٢٠١٣) الاتجار بالبشر : الأسباب والعواقب– المصدر:المجلة العربية للدراسات الأمنية ، مج ٢٩، ع ٥٧ الناشر– جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

٧.برويس، وردة (٢٠١٩): المنهج الوصفي –المصدر: مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث ، مج٥، ملحق الناشر: جامعة الحسين بن طلال – عمادة البحث العلمي والدراسات العليا: ص ص: ١ – ٩.

٨.بن خليلو، فيصل؛ وأحمد محمد حسن ، (٢٠٢٠): تداخل ظاهرة الهجرة غير الشرعية بجريمة الاتجار بالبشر واقع وتحديات كليه القانون جامعه الشارقة الإمارات العربية المتحدة ٢٠١٩ مجله جامعه الشارقة للعلوم القانونية المجلد ١٧ العدد واحد يونيو ٢٠٢٠.

٩.بن صخور، بهية (٢٠١٧): أساليب مواجهة الجريمة الحضرية – المصدر: مجلة الباحث الاجتماعي ، ع١٣ الناشر: جامعة عبدالحميد مهري – قسنطينة ٢ – قسم علم الاجتماع– ص ص: ٤٥ – ٥٣.

١٠. بوخنوش، أمال (٢٠٢١): مصطلح الجريمة في قانون العقوبات الجزائري بين الصيغة والمفهوم: –المصدر: مجلة الحكمة للدراسات الإسلامية ، ع١ الناشر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع– ص ص: ٢٤ – ٤٣.

١١. الثقفي، نايف عبدالكريم، (٢٠٠٠): الجهود الدولية في مكافحة جرائم الاتجار بالبشر عبر الشبكة المعلوماتية الدولية : دراسة مقارنة– رسالة ماجستير – الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.
١٢. الجبوري، حقي إسماعيل (٢٠١١): المنهج الوصفى الحديث : نزاع أحقية – المصدر: مجلة ثقافتنا، ع٩ الناشر: وزارة الثقافة – دائرة العلاقات الثقافية العامة – ص ص:٧٨ – ٨٥.
١٣. الجسمي، أحمد محمد (٢٠١٩): مكافحة الاتجار بالنساء في القانون الدولي والتشريع الإماراتي مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية جامعة الشارقة المجلد ١٧ العدد واحد يونيو ٢٠٢٠ الإمارات العربية المتحدة.
١٤. الجعفراوي، أسماء محمد إبراهيم (٢٠١١): متطلبات الأداء المهني للممارس العام في الخدمة الإجتماعية لمساعدة ضحايا الإتجار بالبشر – المؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرون للخدمة الاجتماعية – الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية ، مج ٧ الناشر: جامعة حلوان – كلية الخدمة الاجتماعية– ص ص: ٣٤٩٨ – ٣٥٥٥.
١٥. جعفور، ربيعة (٢٠١٢): المنهج الوصفى بين الوعى ونمطية الحدث – المصدر: دراسات ، ع ١٩ الناشر: جامعة عمار ثليجي بالأغواط– ص ص: ١٤٤ – ١٥٣.
١٦. جمهوريه مصر العربية: دستور جمهوريه مصر العربية المعدل ٢٠١٤م. الجريدة الرسمية العدد ٣ مكرر أ في ١٨ يناير سنة ٢٠١٤.
١٧. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٢ الفقر متعدد الأبعاد في المجتمع المصري دراسة تحليليه لبيانات الدخل والإنفاق
١٨. حافظ، أحمد رأفت محمد (٢٠٢٠): صور الجرائم الاتجار بالبشر في القانون الجنائي المصري، دراسة مقارنة– كلية الحقوق جامعة المنيا – قسم القانون الجنائي – مجلة كلية الحقوق جامعة المنيا – دورية علمية محكمة – تصدر عن كلية الحقوق جامعة المنيا – المجلد الثالث العدد الثاني – ديسمبر ٢٠٢٠.
١٩. حامدي، محمد الصالح (٢٠١٢): علاقة تكنولوجيا المعلومات بظاهرة الاتجار بالبشر في عصر العولمة ومدى تأثيرها على دولة قطر– المصدر: المجلة العربية الدولية للمعلوماتية ، مج ١، ع ٢ الناشر: اتحاد الجامعات العربية – جمعية كليات الحاسبات والمعلومات، ص ص:١ – ١٨.
٢٠. الربيعان، وفاء محمد عبدالله (٢٠٢٠): تصور مقترح لتضمين القيم العلمية في كتب العلوم

للصف الأول متوسط بالمملكة العربية السعودية المصدر: مجلة كلية التربية ، مج٣٦، ع٩ الناشر: جامعة أسيوط – كلية التربية – ص ص:١٦٣ – ١٨٧.

٢١. زعزوع، أمنية عبدالفتاح طه (٢٠١٥): المواطنة والأمن القومي: دراسة في الحالة المصرية – المصدر: مجلة البحوث الإدارية ، مج٣٣، ع٤ الناشر: أكاديمية السادات للعلوم الإدارية – مركز البحوث والاستشارات والتطوير– ص ص: ١ – ٤٦.

٢٢. سيبوكر، إسماعيل الحاج عبدالقادر (٢٠١٩): أهمية المنهج الوصفي للبحث في العلوم الإنسانية– المصدر: مجلة مقاليد ، ع١٦ الناشر: جامعة قاصدي مرباح – ورقلة– ص ص ٤٣ – ٥٤.

٢٣. شيحا، زياد إبراهيم (٢٠١٦): آليات مكافحة الإتجار بالبشر – المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية ، ع٨ الناشر: احمد عبد الصبور الدلجاوي، ص ص: ٢٨٩ – ٣٥٢.

٢٤. صاغور، هشام (٢٠١٦): الأمن : دراسة مفاهيمية في ضوء الاتجاهات النظرية – المصدر: مجلة القانون ، ع٧ الناشر: المركز الجامعي أحمد زبانة بغليزان – معهد العلوم القانونية والإدارية– ص ص:٢٣٠ – ٢٤٧.

٢٥. ضياء، بثينة محمود فؤاد حسين (٢٠١٣): الإتجار بالبشر آثاره الإقتصادية وكيفية مواجهته: دراسة تطبيقية على جمهورية مصر – رسالة ماجستير الجامعة:جامعة عين شمس.

٢٦. الطراونة، صبري حسن خليل (٢٠١٩): تصور مقترح لتقويم الاختبارات التي يعدها أعضاء هيئة التدريس في جامعة مؤتة –المصدر: مجلة التربية ، ع١٨٣، ج١ الناشر: جامعة الأزهر – كلية التربية – ص ص:٣٧٦ – ٤٠٠.

٢٧. عبد الجيد، سهير صفوت، (٢٠١٥): زواج القاصرات بين التسلع والاتجار دراسة حالة لظاهره الزواج السياحي في مصر– حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٣ ابريل يونيو ٢٠١٥ كليه التربية جامعه عين شمس

٢٨. عبداللطيف، سهير صفوت عبدالجيد ، (٢٠١٥): زواج القاصرات بين التسلع والاتجار : دراسة حالة لظاهرة الزواج السياحي في مصر المصدر: حوليات آداب عين شمس ، مج٤٣ الناشر: جامعة عين شمس – كلية الآداب.

٢٩. العبيد، محمد طارق محمد (٢٠١٨): تصور مقترح لتنمية المستويات المعيارية لحفظ القرآن الكريم لدى طلاب المرحلة المتوسطة بالمملكة العربية – المصدر: مجلة القراءة والمعرفة ، ع٢٠١ الناشر: جامعة عين شمس – كلية التربية – الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة – ص ص:١٣٣ – ٢٠٠.

٣٠. العزيزي، محمود عبده حسن محمد (٢٠١٩): تصور مقترح لتطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة – المصدر: مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، ع٢٣ الناشر: جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، ص ص ٦ – ٧٨.
٣١. العشري، مشيرة محمد حسن، (٢٠١٧) زواج القاصرات والاتجار بالبشر: تحليل اجتماعي من منظور ثقافة الفقر: دراسة ميدانية بقرية كوم النجار بالغربية– المصدر: مجلة كلية الآداب ، ع٦٠ الناشر:جامعة المنصورة – كلية الآداب تاريخ:٢٠١٧.
٣٢. عمر ، أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت ١٤٢٤ هـ)، (٢٠٠٨):معجم اللغة العربية المعاصرة، بمساعدة فريق عمل – الناشر: عالم الكتب – الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م.
٣٣. العموش، شاكر (٢٠١٢): المواجهة الجنائية لجرائم الاتجار بالبشر : دراسة مقارنة – رسالة ماجستير الجامعة: جامعة عين شمس.
٣٤. عودة، جهاد (٢٠١٤): مفهوم الأمن القومي : دراسة نظرية – المصدر: المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، مج٢٨، ع١ الناشر: جامعة حلوان – كلية التجارة وإدارة الأعمال– ص ص: ٤٢١ – ٤٤٢.
٣٥. غنيم، عبدالرحمن على إبراهيم ، (٢٠٢٠): جريمة الاتجار بالبشر: دراسة تحليلية نقدية على ضوء بعض التشريعات الدولية والعربية – المصدر: مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة ، ع٣٨ الناشر:مركز جيل البحث العلمي.
٣٦. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ): كتاب العين– المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي – الناشر: دار ومكتبة الهلال (٢٥٨/٦).
٣٧. فرج، إبراهيم محمد أبو المجد (٢٠١٠): اتجاهات الجمهور نحو تغطية الصحف المصرية لقضايا حقوق الإنسان في ضوء مسئوليتها الاجتماعية – المصدر: مجلة دراسات الطفولة ، مج ١٣، ع ٤٧الناشر: جامعة عين شمس – كلية الدراسات العليا للطفولة، ص ص:١ – ٦٩.
٣٨. فوزي، أماني ، (٢٠١٥): الآثار الاقتصادية لانتشار جرائم الاتجار بالبشر في ظل العولمة الاقتصادية – المصدر:المجلة الجنائية القومية ، مج٥٨، ع١ الناشر:المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
٣٩. فيصل بن حليلو، أحمد محمد حسن (٢٠٢٠): تداخل ظاهرة الهجرة غير الشرعية بجريمة الاتجار بالبشر – واقع وتحديات. مجله جامعه الشارقة للعلوم القانونية جامعة الشارقة المجلد

١٧ العدد واحد يونيو ٢٠٢٠ الإمارات العربية المتحدة.
٤٠. قاسم، سعيد أحمد (٢٠١٣): الحماية الجنائية لضحايا الاتجار بالبشر في القانون المصري رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ والقانون المقارن – المصدر :مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية ، ع ١الناشر: جامعة الإسكندرية – كلية الحقوق، ص ص:٧٦٩ – ٨٨٩.
٤١. القاضي، رامي متولي (٢٠٢١): الحماية الجنائية للحق في السلامة الجسدية في مواجهة عمليات نقل وزراعة الأعضاء البشرية غير المشروعة: دراسة تحليلية مقارنة في ضوء أحكام التشريع المصري وبعض التشريعات المقارنة– المصدر :مجلة الأمن والقانون ، مج٢٩، ع٢ الناشر: أكاديمية شرطة دبي.
٤٢. قورارى، فتيحة محمد (٢٠١٠): الحماية الجنائية للنساء من الاستغلال : دراسة مقارنة في قوانين جرائم الاتجار بالبشر – المصدر: المؤتمر العلمي الدولي: حقوق المرأة في مصر والدول العربية الناشر: جامعة الإسكندرية – كلية الحقوق– ص ص: ٩٣ – ١٣٨.
٤٣. ليلى نوار وآخرون ٢٠٠٨ العشوائيات داخل جمهوريه مصر العربية دراسة تحليليه للوضع القائم والأسلوب الأنسب للتعامل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء المصري الجزء الأول.
٤٤. مبارك ، حسني٢٠١٠ : قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ – حسني مبارك رئيس الجمهورية – تاريخ الإصدار: ٩ مايو ٢٠١٠ الجريدة الرسمية العدد ١٨ مكرر السنة ٥٣.
٤٥. مجلس الشعب المصري (٢٠١٠): القانون المصري لمكافحة الاتجار بالبشر، رقم (٦٤) لسنة ٢٠١٠، المادة رقم ٢
٤٦. مجلس وزراء العدل العرب (٢٠٠٩): جامعة الدول العربية، القانون العربي الاسترشادي لمواجهة جرائم الاتجار بالأشخاص.
٤٧. محمد، فايز محمد حسين (٢٠١٠) : قانون مكافحة الاتجار بالبشر في مصر و حماية حقوق الإنسان : قراءة مقارنة لأهم أساسيات أحكام القانون ٦٤ لسنة ٢٠١٠ بشأن مكافحة الاتجار بالبشر في مصر– : المصدر :مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية ، ع ٢الناشر :جامعة الإسكندرية – كلية الحقوق، ص ص:٣٥٥ – ٤١٨.
٤٨. محمود، محمد حنفي (٢٠١٠): المواجهة القانونية لجرائم –المصدر: الفكر الشرطي ، مج١٩، ع٧٤ الناشر: القيادة العامة لشرطة الشارقة – مركز بحوث الشرطة – ص ص: ١٥ – ٥٤.
٤٩. المرسي، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ] (٢٠٠٠) : المحكم والمحيط

الأعظم – المحقق: عبد الحميد هنداوي – الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة: الأولى، ٢٠٠٠ م.

٥٠. مرعي، محمد حسن (٢٠١٨): المواجهة الجنائية للجرائم المستحدثة الماسة بالحياة الخاصة– المصدر: مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، مج١١، ع٣٦ الناشر: جامعة الكوفة – كلية القانون– ص ص: ٤١١ – ٤٣٣.

٥١. المشاقي، عرسان عبداللطيف (٢٠١١): الإعلام الامني في مواجهة الجريمة – الأمن والحياة ، مج ٣١، ع ٣٥٣ الناشر: جامعة نايف العربية للعلوم – ص ص: ٣٠ – ٤٣.

٥٢. مصطفى، أمل محمد محمد أمين (٢٠١٩): تصور مقترح لإكساب الطلاب المعلمين شعبة الرياضيات بكلية التربية مهارات التعلم والإبداع فى القرن الحادي والعشرين– المصدر: مجلة تربويات الرياضيات ، مج٢٢، ع١٢ الناشر: الجمعية المصرية لتربويات الرياضيات، ص ص:١٨٠ – ٢١٤.

٥٣. المغاوري انتصار السيد ٢٠١٨ دور منظمات المجتمع المدني في مكافحه عمالة الأطفال بمصر في ضوء الاتفاقيات الدولية لعماله الأطفال المجلة العلمية لكلية رياض الأطفال جامعة المنصورة المجلد الخامس العدد الثاني.

٥٤. مليح، يونس (٢٠٢٠): المنهج الوصفي التحليلي في مجال البحث العلمي– المصدر: مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية ، ع٢٩ الناشر: رضوان العنبي– ص ص: ٣٦ – ٦٤.

المراجع الأجنبية

1- United Sates Department of State(2010), Trafficking in Persons Report, Washington, 2010, p.8.

2- Nadeem Mohammed Hasan Al-Tarzi- 2019- Crime of Human Trafficking "Study in the Yemeni AntiTrafficking Law and International Systems"- Police College - police academy-Yemen.

Received: 15 Feb. 2019, Revised: 20 Mar. 2019, Accepted: 26. Apr. 2019 Published online:1 Jun. 2019